الشاذليات

أبحاث مهداة إلى الأستاذ الدكتور

أ. د حسن شاذلي فرهود

كتبها وأهداها

أبو أوس إبراهيم الشمسان تركي بن سهو العتيبي

عوض بن حمد القوزي محمد بن باتل الحربي

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

الشاذليات

أبحاث مهداة إلى الأستاذ الدكتور

حسن شاذلي فرهود

كتبها وأهداها

أبو أوس إبراهيم الشمسان
الأستاذ في قسم اللغة العربية
جامعة الملك سعود

تركي بن سهو العتيبي
الأستاذ في قسم النحو وفقه اللغة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عوض بن حمد القوزي
الأستاذ في قسم اللغة العربية
جامعة الملك سعود

محمد بن قاسم الحربي
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
جامعة الملك سعود

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

(!čċċĒ) ŁČďčē ÛǫNjy′ƨ pǂĐŽǁƐ hvyĐŽƑŒ (N)

ÄÎÁôã ŏÁĄǫŰ ĞĒÁùẓôã ÆĪẓ ÕĪţã ĞĢǪÓǫ ĞëÄĪẓ

الشمسان، أبوأوس إبراهيم والعتيبي، تركي والقوزي، عوض والباتل، محمد

الشاذليات/ أبوأوس إبراهيم الشمسان وتركي بن سهو العتيبي وعوض بن حمد القوزي ومحمد الباتل الحربي – الرياض، ١٤٢٨هـ

٢٦٢ ص، ٢١×٢٨سم

ĚĚđċ-ĐĐ-ċēč-đ : Õǫ̊á́ø

١- اللغة العربية – مجموعات أ- العنوان

ديوي ٨, ٤١٠ ١٤٢٨/٣٨٦

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٨٦

ĚĚđċ-ĐĐ-ċēč-đ : Õǫ̊á́ø

المحتويات

مقدمة ١

كتبها : أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

تقديم ٥

كتبه : أ.د. عوض بن حمد القوزي

التخلص من المتماثلات لفظًا ٩

كتبه : أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

التخلص من المتماثلات خطًّا ٧٥

كتبه : أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

من علماء العربية : محمد عبدالخالق عضيمة ١٠٩

كتبه : أ.د. تركي بن سهو نزال العتيبي

تيسير تعليم النحو ١٣١

كتبه : أ.د. عوض بن حمد القوزي

الياء المحذوفة في القرآن الكريم ١٤٧

كتبه : أ.د. عوض بن حمد القوزي

ضمير النصب والجر المتصل للغائبة المؤنثة في شمالي نجد ١٩٧

كتبه : د. محمد الباتل الحربي

مجيء القسم قبل النافي وحذفه بعده ٢٣٣

كتبه : د. محمد الباتل الحربي

مجيء النافي قبل القسم، وحذفه بعده

د. محمد بن باتل الحربي
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
كلية الآداب-جامعة الملك سعود

ÒÅÿę
للقسم (الحلف) في اللغة العربية خصائص في ألفاظه وأسلوبه والزيادة فيه والحذف منه، ولهذا خصّه كثير من النحويين بعنوان مستقل يدرج تحته تلك المميزات، ولعل من أهم ما يلفت النظر فيه، مجيء أداة النفي قبل القسم من غير أن تنفيه على بعض الأقوال، أو العكس حيث تحذف أداة النفي قبل جواب القسم ولكن يبقى عملها، وهذا البحث سوف يتناول هاتين القضيتين، مع أن العربية يشاركها لغات أخرى في كلتا الحالتين.

* * *

القسم حلف يؤكد به صاحبه تأكيد شيء نفيًا أو إثباتًا وله ثلاثة أركان:
١) جملة مؤكدة هي أقسم ونحوها.
٢) مقسم به مما له منْزلة كبيرة عند الحالف.
٣) جملة مؤكدة: وهي المقسم عليها.

والحلف في اللغة العربية كثير الدوران على الألسنة، كبير الوظيفة في الكلام عند كل من السامع والمتكلم، لذلك نراهم خصّوه بميزات عدة[١]، منها ما نحن بصدده من ذكر حرف النفي قبل القسم المثبت، أو حذف حرف النفي من جوابه المنفي، وهاتان قضيتان مختلفتان من خصائص القسم:

ļÊÕöä ÕGę ÙÀÀöä gäåÜ ĘGè :Бşjä ĞÆRÕöä

هذه الظاهرة وردت في القرآن الكريم ثماني مرات، سبع منها[٢]، كانت أداة النفي فيها جميعًا (لا)، وفعل القسم بعدها (أقسم)، وهذه هي الآيات: قال تعالى ﴿فَلاَ أُقْسِمُ

---

[١] انظر على سبيل المثال: أبا علي الفارسي، المسائل العسكرية ص٢٣١، والجرجاني، المقتصد مج٢، ص ٨٦٢- ٨٦٩، والزمخشري، المفصل، ص ٣٤٤، وابن يعيش، شرح المفصل مج ٩، ص ص ٩٠ ، ٩٣، وأباحيان، ارتشاف الضرب مج ٢، ص ص ٤٧٥- ٥٠٠.
[٢] نصار، معجم آيات القرآن الكريم ص ص ١٠٠- ١٠١ ، و ١٤٠.

بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ | [٧٥-الواقعة] ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ | [٣٨-الحاقة] ﴿فلا أُقْسِمُ بِربِّ المشَارِقِ والمغَارِبِ إِنَّا لقَادِرُونَ | [٤٠-المعارج] ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ، ولاَ أُقْسِمُ بِالنفْسِ اللَّوَامَةِ | [١،٢-القيامة]، ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالخُنَّسِ | [١٥-التكوير]، ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بالشَّفَقِ | [١٦-الانشقاق]، ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ | [١-البلد]. وآية ثامنة سبقت (لا) قسما ليس بفعل وهي قوله تعالى ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ | [٦٥-النساء]، ويلاحظ على سور هذه الآيات أنها كلها مكية، ماعدا ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ | فمدنية.

كما يلاحظ أنه حينما يتعدد المقسم به، ويختلف نوعه فإنه يكتفى بواو العطف من غير تكرار لفعل القسم المسبوق بلا النافية ويتمثل ذلك في الآيات: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصَرُونَ، وَمَا لا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رسُولٍ كَرِيمٍ | ، ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الجَوَارِ الكُنَّسِ واللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ | ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ * واللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * والقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ | ، ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ* وَأَنتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ ومَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ | ولكنه في سورة القيامة وحدها حينما تعدد المقسم به كرر فعل القسم مسبوقًا بلا النافية ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * ولا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ، أَيَحْسَبُ الإِنْسَانَ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ | .

وقد ذكر العلماء في هذا عدة أقوال منها :

أولاً: للحسن البصري قراءة شاذة فيها وهي (لأقسم ..) "على أن اللام للابتداء، وأقسم خبر مبتدأ محذوف معناه: لأنا أقسم، ويعضده أنه في مصحف عثمان بغير ألف [يقصد بعد اللام] ... وطعن أبو عبيدة في هذه القراءة، وقال: لو كان المراد هذا قال لأقسمن [يعنى بلام قبل القسم ونون توكيد بعده]، لأن العرب لا تقول: لأفعل كذا [أي بلام قبل الفعل مع تجريد الفعل من نون التوكيد] وإنما يقولون لأفعلن كذا[1]. وقول أبي عبيد ة "لو كان المراد هذا" أي الإثبات وهو ما تقتضيه قراءة الحسن هذه بحيث تكون اللام

---

[1] الرازي، التفسير الكبير مج ٣٠ ص ٢١٥، وانظر هذه القراءة منسوبة للحسن عند الفراء، معاني القرآن مج ٣، ص ٢٠٧، والهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ١٦٦، من غير عزو، وعزاها المرادي، الجنى الداني ص ١٢٦ لابن كثير. وردها ابن الجزري، النشر في القراءات العشر مج ٢، ص ٢٨٢، إلى رواية قنبل.

جوابًا للقسم دخلت على الفعل أقسم. وبمثل هذا قال الزمخشري على آية أخرى "لأنه لو كان إثباتًا [أي القسم] لم يكن بدّ من اللام والنون"[١]. وعلق ابن هشام على مذهب الزمخشري بقوله: هي لام الابتداء عنده، وهي لا تدخل على الجملة الفعلية، لذلك يقدر بعدها مبتدءًا محذوفًا، أي لأنا أقسم، ولم يقدرها لام القسم لأنها عنده ملازمة للنون. وذكر بعض الاعتراضات على هذا الرأي، مثل التكلف في تقدير المبتدأ المحذوف لغير ضرورة، بل لمجرد أن تكون الجملة اسمية يقصد بها الحال على مذهب البصريّين[٢]. وقد صرح أبو علي الفارسي أن "لام الابتداء تختص بالدخول على فعل الحال عند النحويين، ولا تدخل على الآتي .. وإن كان متعلقًا بيوم القيامة"[٣]. ولكنه رأي مختلف فيه، وممن قال بدخولها على المستقبل ابن مالك[٤]. و ما قال به أبو عبيدة والزمخشري هو الأكثر، وليس بلازم إذ "إن الواحدي حكى جواز ذلك عن سيبويه والفراء"[٥]. وفي الحقيقة أن رأي سيبويه ليس صريحًا في هذا قال: "والأكثر كما خبرتك في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع"[٦]. وقال أبو علي : "ذلك في أكثر الأمر"[٧]. وقال الجرجاني: "ألا ترى أنه لو كان إيجابًا لم يخل من اللام، أو من النون، أو منهما جميعًا"[٨]، ثم مثل بقوله: تالله ليبقى، كما تقول تالله ليخرج زيد[٩]. وقال المرادي: "لأقسم ... لا يخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقى أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ أو الخبر فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر"، ثم يزيد "فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد ليس على إطلاقه، بل هو مشروط عند القائلين به وهم البصريون بأن لا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس أو قد أو بمعموله فيمتنع حينئذ دخول النون ... وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون، وأما في ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ فقد أوّله بعض البصريين على

---

[١] الزمخشري، الكشاف مج ٢، ص٣٣٩.
[٢] ابن هشام، مغني اللبيب مج١، ص ص ٣٣٩-٢٣٠.
[٣] أبو على الفارسي، المسائل العسكرية ص ٢٥٣.
[٤] انظر، ابن هشام، مغني اللبيب مج ١، ص ٢٢٨ و ٢٤٤.
[٥] الرازي، التفسير الكبير مج ٣٠، ص ٢١٥.
[٦] سيبويه، الكتاب مج ١، ص ٤٥٦.
[٧] أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية ص ٣٥٣، بل ذهب في ص ص ١٣١- ١٣٣ إلى تأييد الأخفش بأن يتلقى القسم بمضارع خال من النون، مسبق بلام كي، لا لام الابتداء، وانظر له المسائل البصريات مج ١، ص ٣٥٧.
[٨] الجرجاني، المقتصد مج ٢، ص ٨٦٦.
[٩] المصدر نفسه مج٢ ص ٨٦٧، والمرتضى، أماليه مج١، ص ١٦١(حاشية).

إرادة الحال، وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها"[١]. وهذا يعني أن اللام وحدها كافية إما على التعاقب عند الكوفيين أو على الحالية عند البصريين. وذكر العكبري هذه القراءة ﴿لأُقْسِمُ﴾ وخرّجها على وجهين:

"أحدهما: هي لام توكيد دخلت على الفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وليست لام القسم، والثاني: هي لام القسم ولم تصحبها النون اعتمادًا على المعنى، ولأن خبر الله صدق فجاز أن يأتي من غير توكيد، وقيل شبهت الجملة الفعلية بالجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يعْمَهُون﴾[٢] وواضح أن تعليلات العكبري للوجه الثاني لا داعي لها مادامت اللام والنون راجحة لا لازمة كما أسلفت. ويظهر أن قراءة الحسن ﴿لأُقْسِمُ﴾ تشمل كل هذه الآيات إلا أن الرازي ذكرها في تفسير آية ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ أيضًا، قائلاً: "فيه وجوه منقولة ومعقولة غير مخالفة للنقل. أما المنقولة فأحدها أن (لا) ... أصلها (لأقسم) بلام التأكيد أشبعت فتحتها فصارت (لا) كما في الوقف"[٣]. وهذا يعني أن هذه القراءة (لأقسم) ردّ إلى الأصل ولكن ابن كثير ذكر ما يوحي بخلاف الاستنتاج حيث نسب قراءة ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ولا أقسِمُ بالنَّفْسِ اللّوامَةِ﴾ إلى الحسن والأعرج، قال الحسن أقسم بيوم القيامة، ونفي القسم بالنفس اللوامة[٤].

وإجمالا يكون عندنا ثلاثة آراء: أولها: أنها لام الابتداء دخلت على جملة اسمية. وثانيها: أنها دخلت على الفعل مباشرة، وهي واقعة في جواب القسم. والثالث: أنها لمجرد التأكيد. وقد اقتصر ابن الجزري على كونها للتأكيد[٥]. وقد ضعف الرازي هذه القراءة بقوله: "وأعلم أن هذا الوجه، ضعيف، لأن هذه القراءة شاذة ... وإلا لكان ذلك قدحًا فيما ثبت بالتواتر، وأيضًا فلا بد من إضمار قسم آخر لتكون هذه اللام جوابًا عنه فيصير التقدير: والله لأقسم بيوم القيامة"[٦].

---

[١] المرادي، الجني الداني (النص الأول ص ١٢٦ و(النص الثاني ص ١٢٧) . بقي شرطان من شروط وجوب التأكيد عند البصريين لم يذكرهما اكتفاء بالمثال، وهما الاستقبال والإثبات، فإن خالف فشاذ أو ضرورة عندهم.
[٢] العكبري، إملاء ما من به الرحمن مج٢، ص٢٧٤.
[٣] الرازي، التفسير الكبير مج ٢٩ ص ١٨٧.
[٤] ابن كثير، تفسير القران العظيم مج٤ ص ٤٤٨.
[٥] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر مج٢ ص ٤٤٨.
[٦] الرازي، التفسير الكبير مج ٣٠، ص ٢١٥.

وتضعيف الرازي هذا ضعيف من وجهين: الأول: وصفه لقبول هذه القراءة الشاذة بأنه قدح بالقراءة المتواترة، وهذا شيء غير مسلم به، لأنه يفتح علينا باب الرفض لكل قراءة تكون أضعف من أختها حتى يصل بنا الأمر لقبول قراءة واحدة، ورفض ما سواها، بحجة أن قبول القراءة الضعيفة – والضعف متفاوت – قدح في القراءات التي تكون أقوى منها، وهذا مخالف لما عليه الأمة من قبول عدد من القراءات وبخاصة غير الشاذ منها. الثاني: قوله "لا بد من إضمار قسم آخر، لتكون هذه اللام جوابًا عنه، فيكون التقدير: والله لأقسم بيوم القيامة "فهو في هذا الاعتراض جعل اللام في قراءة الحسن ﴿لأقسم...﴾ جوابًا للقسم لا غير ثم قدره (والله)، ونسي الوجه الآخر الذي ساقه – ونقلته عنه قبل أسطر – من أن اللام هنا للابتداء لا لجواب القسم، ولما كانت لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية كما سبق ذكره عند الزمخشري فإن هذه اللام عند الرازي والزمخشري داخلة على اسم مبتدأ محذوف تقديره (لأنا)[1]، وجملة أقسم خبر ، فيكون من قبيل الإخبار لا الإنشاء، ثم لو جعلنا اللام في ﴿لأقسم﴾ جوابًا لقسم محذوف، وهو ما ذهب إليه في تضعيفه لقراءة الحسن وهو ظاهر ما ذهب إليه الهروي أيضًا حيث قال: فجعلها لاما دخلت على أقسم مثل: لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا[2]، فما وجه الضعف في تقدير قسم آخر؟ أليس تقدير القسم الآخر بمنْزلة تقدير المبتدأ المحذوف الذي قدّره؟

ثانيًا: رأي الأكثرية من أن (لا) في ﴿لاَ أُقْسِمُ﴾ في كل الآيات السابقات (صلة: زائدة ونسب هذا القول للبصريين، والكسائي، وعامة المفسرين[3]؛ ولكن: اختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب، والتقدير لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى، ومثله ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ وقوله:

فَلاَ وأبيكِ ابنة العامريِّ لا يَدّعِي القَوْمُ أنِي أفِرّ[4]

---

[1] أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية ص١٣٠ المبتدأ لا الخبر هو الذي يلزم أن يلحقه ما يربط المقسم عليه بالقسم من اللام أو إنْ ونحوهما.

[2] الهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ١٦٦.

[3] الهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ١٦٢، وقال الفراء، معاني القرآن مج ٣ص ٢٠٧ " لا القسم: كان كثير من النحويين يقولون (لا) صلة ".

[4] لامرئ القيس كما عند الزمخشري، الكشاف مج ٤ ص ١٨٩ وعدُ (لا) فيه نافيًا كما سيأتي.

وردّ بقوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ فإن جوابه مثبت وهو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ومثله: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[1]، فإن جوابه ﴿...إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ وكل الآيات التي سقتها في مطلع البحث جوابها مثبت ما عدا ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ على أن بعضهم قدر جواب القسم هنا مثبتًا وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[2]. وما عدا ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ التي نفي فيها الجواب صراحة من غير احتمال لتقدير مثبت. وذكر محمد بن المنير نحوًا مما ذكره ابن هشام قائلاً: "قال أحمد إن (لا) التي قبل (أقسم) زيدت توطئة للنفي بعده ... وأجاب بأنه لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان له مساغ، ولكنه ليس بقاصر عليه، ألا ترى .... ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ، لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾[3]. والحق أنه قد تكرر (لا) هذه قبل القسم توطئة للجواب كقوله: لا والله لا يقوم زيد، قال الشاعر :

فخالف فلا والله تهبط تلعةً من الأرض إلا أنت للذل عارفُ

(ولا) محذوفة من الجواب، أي لا تهبط، لا على التقديم والتأخير كما زعم بعضهم، لأن التي للتوطئة مع التي للجواب، ألا ترى قول الشاعر :

فلا والله لا يلفى لما بي[4] [ولا للما بنا أبدًا دواء]

ومثله قوله :

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يا ابن أبي يزيد[5]

وقول الحطيئة :

فلا وأبيك ما ظلمت قريعٌ بأن يبنوا المكارم حيث شاءوا

فلا وأبيك ما ظلمت قريع ولا برموا لـــذاك ولا أساءوا[6]

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب مج١ ص ٢٤٩، وانظر أيضًا مج١ ص٢٣٠.
[2] الهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ١٦٦.
[3] ابن المنير، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال مج٤ ص١٨٩.
[4] المالقي، رصف المباني ص ٣٣١ والبيت الأول لمجهول، والأخير لمسلم بن معبد الوالبي، وهو له عند ابن يعيش، شرح المفصل مج٧ ص١٧ ومج٨ ص٤٣ ومج٩ ص١٥.
[5] المالقي، رصف المباني ص٢٦١، وهو لمجهول.
[6] الحطيئة، ديوانه ص ٥٥.

وقول حاتم الطائي:

فلا وأبيكِ ما يظل ابن جارتي يطوف حوالي قدرنا ما يطورها[١]

ويماثل ذلك ما يُستأنس به من غير شواهد النحاة كقوله أبي تمام:

فلا وأبيك ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء[٢]

وقول أبي الحسن علي بن جودي الأندلسي:

خليليَّ لا والله ما أحمل الهوى وإن كنت في غير الهوى رجلا جلدا[٣]

وقول أبي تمام:

لا والذي هـــو عالـــم النـــوى صبر، وأن أبا الحسين كريم

ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على إلف سواك تحوم[٤]

وقول أبي تمام أيضًا:

لا والطلـول الدارســات ألية من معرق في العاشقين صميم

ما حاولتْ عيني تأخر ساعة بالدمع مذ صار الفراق غريمي[٥]

ويلاحظ فيها أن النفي تكرر غير مقيد بـ(لا) بل اشتركت (ما) النافية مع (لا).

وثانيهما: "أنها زيدت لمجرد التوكيد، وتقوية الكلام"[٦]. وينظرون لذلك بزيادة (لا) في غير القسم، كما في الآيات :

﴿مـا مَنَعَك أنْ لا تَسجُدَ﴾ [١٢-الأعراف] معناه: أن تسجد و(لا) صلة زائدة، وقال: ﴿ولا تَسْتَوي الحَسَنَةُ ولا السَّيِّئَة﴾ [٣٤- فصلت][٧]، وقال: ﴿لِئلا يَعْلَمُ أهلُ الكِتَابِ﴾ [٢٩- الحديد]. معناه: لأن يعلم أهل الكتاب، ولا زائدة، وقال: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى

---

[١] حاتم الطائي، ديوانه ص ٤٧.
[٢] ابن عبد ربه، العقد الفريد مج٢ ص ٢٥٣.
[٣] المقري، نفح الطيب مج٩ ص٢٦٨.
[٤] الصولي، شرحه لديوان أبي تمام مج٢ ص٤١٩.
[٥] المصدر نفسه مج٢ ص ص ٤٣٩-٤٤٠.
[٦] ابن هشام، مغني اللبيب مج١ ص ٢٤٩.
[٧] لم يعين الزائدة هنا، والقياس أنها في (ولا السيئة) فيكون المعنى: لا تستوي الحسنة والسيئة.

قَرْيَـةٍ أَهْلَكْنَاهَـا أَنَّهُـمْ لاَ يَرْجِعُـونَ | [٩٥- الأعـراف] معنـاه: أنهـم يرجعـون، ولا صـلة ..."[١].

تلك نماذج من الآيات التي نظر بها أصحاب الرأي، أما تنظيراتهم الشعرية في هذا، فقد أورد الهروي عددًا منها :

قول العجاج :

في بئرٍ لا حور سرى وما شعر

... و(لا) صلة. وقال آخر: [وهو أبو النجم العجلي]

وما ألوم البيض أن لا تسخرا وقد رأين الشمط القفندرا

... و(لا) زائدة ... وقال آخر: وهو الأحوص:

مخافة أن لا يجمع الله بيننا ولا بينها أخرى الليالي الغوابر

معناه: أن يجمع الله بيننا وبينها، و(لا) زائدة ملغاة. وقال الأحوص:

ويلحينني في اللهو أن لا أحبه وللهو داع دائب غير غافلِ

معناه: أن أحبه، و(لا) زائدة ... وقال الشماخ في مثله:

أعائش ما لأهلك لا أراهم يضيعون الهجان مع المضيع

أراد مـا لأهلـك أراهـم يـضيعون، ولا زائـدة ... وقـد جـاءت (لا) زائـدة فـي الـشعر كثيرا"[٢].

ومن تنظير الزمخشري قول غوية بن سلمى:

ألا نادت أمامة باحتمال لتحزنني فلا بك ما أبالي[٣]

وأورد آخر :

---

[١] الهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ص ١٦٠-١٦١، والمرادي، الجنى الداني ص٣٠٣، عدا آية ﴿لا تستوي الحسنة ولا السيئة﴾ وفضل تأويلها على القول بزيادتها، المبرّد، المقتضب مج١ ص٤٧ ومج٢ ص٣٢ ومثل بآية ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ وكذلك ابن هشام، مغني اللبيب مج١ ص ٢٤٨، والعكبري إملاء ما من به الرحمن مج٢ ص ٢٧٤، ومثل السيوطي، الإتقان مج١، ص ص ١٧١-١٧٣ بـ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ و﴿أن لا تتبعن﴾ و﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ و﴿أن لا تشركوا﴾ و﴿أنهم إلينا لا يرجعون﴾ وذكر خلافًا فيها.

[٢] الهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ص ١٦٤- ١٦٦، والمرادي، الجنى الداني ص ص ٣٠٣-٣٠٤ حيث ذكر ثلاثة أبيات منها، وزاد رابعًا تركته للخلاف فيه. وقول العجاج: في بئر لا حور: أي في بئر هلاك، وعند الجوهري، الصحاح (هامش) مج٦ ص ٢٥٥٣ قال الفراء: (لا) جحد محض في هذا البيت وقدره في بئر ماء لا يُحيرُ عليه شيئًا، أي لا يردّ عليه شيئًا. والقفندر في بيت أبي النجم: القبيح.

[٣] الزمخشري، الكشاف مج٤ ص١٨٩ ولكنه عد (لا) نافية؛ لأنه لا يراها زائدة كما سيأتي، وابن يعيش، شرح المفصل مج ٩ص١٠١.

رأى برقًا فأوضع فوق بكرٍ فلا بك ما أسال وما أغاما[١]

وقد اعتراض بعض العلماء على ذلك كالفراء قائلاً إنه: "لا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح، لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه"[٢]، ووافقه الزمخشري بقوله: "وفائدتها [أي لا] توكيد القسم، وقالوا إنها صلة ... واعترضوا عليه بأنها إنما تزاد في وسط الكلام لا في أوله ... والاعتراض صحيح"[٣]، وكذلك المالقي حيث قال: "وهو [أي كونها نافية] أولى من أن تجعل (لا) زائدة في أول الكلام، إذ الزيادة مع التقديم متناقضان، إذ لا يقدم لفظ بابه التأخير إلا اعتناء به، واعتمادًا عليه، ولا خفاء بتناقض هذا مع أرادة زواله"[٤]، ويذكر ذلك ابن هشام، ولكن بتفصيل أكثر فيقول: "ورد بأنها لا تزاد لذلك صدرًا، بل حشوًا، كما أن زيادة (ما) (وكان) كذلك .... وذلك لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا تقول بزيادتها في نحو ﴿فلا أقسم برب المشارق والمغارب﴾، ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي ... من أن القرآن كالسورة الواحدة"[٥]. وهذا يعني أن أبا علي يقول بزيادتها في نحو: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، لأنها ليست في بداية الكلام حيث سُبقت بآيات أخرى من القرآن، وإن كانت من سور أخرى. أما الرازي فيروي مطلع بيت امرئ القيس السابق من غير فاء العطف أي (لا وأبيكِ ابنة العامري ...) وعلى ذلك يرى أنه زاد (لا) في أول الكلام، وفيه رد على من قال إنها لا تزاد في أول الكلام، ثم إن (لا) في بيت امرئ القيس قبل قسم جوابه منفي، و(لا) في القرآن وردت في آيات عدة قبل قسم جوابه مثبت، (فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز ... فظهر أن البيت المذكور ليس من هذا الباب) . ويضيف أيضًا أن سور القرآن كلها كلام واحد فليست (لا) في بداية الكلام في الآيات، ولكنه يضعّف القول بزيادتها من جهة أخرى غير ذلك وهي "أن تجويز هذا يفضي إلى ... جعل النفي إثباتًا، والإثبات

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل مج٩ ص١٠١.
[٢] الفراء، معاني القرآن مج٣ ص٢٠٧، وقد أشار إلى رأيه هذا الهروي ، الأزهية في حروف المعاني ص١٦٤.
[٣] الزمخشري، الكشاف مج ٤ص١٨٩.
[٤] المالقي، رصف المباني ص٣٣٢.
[٥] ابن هشام، مغني اللبيب مج١ ص ٢٤٩، وانظر: السيوطي، الإتقان مج١ ص١٧١.

نفيًا"، ويردف بـ"أن المراد من قولنا (لا) صلة أنه لغو باطل ... ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز"[١]. وكلام الرازي فيه نظر من وجوه عدة:

١- قوله إن امرأ القيس أتى بـ(لا) في بيته السابق في أول الكلام. وكلامه هذا مبني على روايته البيت (لا وأبيك ...) وهي رواية لبعض العلماء غيره أيضًا[٢]، ولكن هناك رواية أخرى بلفظ (فلا وأبيك ..)[٣]. وعلى أساس هذه الرواية الأخيرة لا تكون (لا) في أول الكلام؛ لأنها سبقت بالفاء، وحينئذ لا دليل فيه على زيادة (لا) في أول الكلام، على أن رواية (فلا وأبيك ...) تفضل رواية (لا وأبيك ...)؛ لأن رواية (فلا ...) هي الأصل، وروايته من غير فاء يكون البيت مخرومًا، وعدم الخرم أولى .

٢- قوله: إن بيت امرئ القيس في مقام الجواب المنفي، وفي القرآن في عدة آيات الجواب فيها مثبت فلا مشابهة. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكن البيت يشبه قوله تعالى ﴿ فَلاَ وربِّكَ لا يُؤمِنُونَ حتَّى يُحَكِّمُوك ... ﴾ وقوله تعالى ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَومِ القِيَامةِ ... ﴾ إذا كان تقدير الجواب (لا يتركون سدى) وعليه الأكثرون، أما إذا كان الجواب قوله تعالى ﴿ إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقُرآنهُ ﴾ كما سبق فالجواب مثبت.

٣- قوله: إن القول بزيادة (لا) في الآيات لا يجوز في القرآن، لأن معنى الزيادة لغو باطل، ثم إنه يلبس النفي بالإثبات، والإثبات بالنفي. فأما القول إن الزيادة تعني اللغو الباطل فيظهر أنه محمول على تجريد الزيادة من أي معنى تؤديه والعلماء قالوا إن زيادتها للتمهيد لنفي جواب القسم للشبه بين (لا) الزائدة، و(لا) النافية، أو لمجرد التوكيد وتقوية الكلام كما سبق.

وأما القول بإلباس المنفي بالموجب، والموجب بالمنفي، لأن (لا) الزائدة قد تشبه بالنافية، فجوابه أن القرآن جاء بلسان العرب، وقد مرَّ عدد من الشواهد زيدت فيها، ولم يرد النفي؛ لأن المقام لا يناسبه، ثم إن القسم له خصوصيته، وسوف يأتي في القسم حذف (لا) وما أشبهها، مع أن الكلام موجب وقياس الضدّية عندهم مقبول[٤]، وعدا

---

[١] الرازي، التفسير الكبير مج٣٠ ص ٢١٤ بتصرف.

[٢] انظر، التنوخي، القوافي ص ٩٤ وفيها أن بعض النسخ (وأبيك) من غير (لا). والزمخشري، الكشاف مج ٤ ص ١٨٩ (لا وأبيك).

[٣] انظر: التنوخي، القوافي ص ١٣٧ (وفي الحاشية بعده له رواية أخرى)، والسندوبي، شرح ديوان امرئ القيس ص ٩٤ (فلا ...).

[٤] ابن مالك الابن، شرحه على ألفية أبيه ص ٧٠ (والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره؛ لأن الوهم يئزل الضدين منزلة النظيرين، ولذلك تجد الضد أقرب حضورًا في البال مع الضد).

هذا وذاك فالأكثرون يقولون بوقوع (لا) زائدة في القرآن كما سبق، وقليلون كرهوا ذلك كالرازي هنا، والمرادي الذي فضل تأويلها على القول بزيادتها. وللأكثرية الترجيح من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تكرار حرف النفي لصغره، وأهمية وظيفته يكرر في كثير من اللغات كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإغريقية قديمها وحديثها، وفي اللغات الإفريقية البدائية، وورد تكرارها زائدة في الكتاب المقدس (قبل ألا ينْزل بكم غضب الرب) أي قبل أن ينْزل فـ(لا) زائدة، والكلام العربي الذي نزل به القرآن (شاعت فيه ظاهرة نفي النفي لمجرد تأكيد النفي، وأن العربي القديم لم يعمد إلى هذا إلا لحرصه على إظهار معنى النفي، وتوضيحه، لاستصغار أداة النفي التي كانت مجرد (لا، أو ما، أو إن)[١].

ثالثًا: رأي الفراء ومن تابعه، وهو أن (لا) في الآيات السابقات للنفي يقول الفراء: "القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث ... فجاء الإقسام بالرد عليهم ... ألا ترى أنك تقول مبتدئًا: والله إن الرسول لحق، فإذا قلت: لا والله إن الرسول لحق، فكأنك كذبت قومًا أنكروا، فهذه جهة (لا) مع الإقسام، وجميع الأيمان في كل موضوع ترى فيه (لا) مبتدأ بها، وهو كثير في الكلام"[٢]. وقال الهروي بعد أن نقل رأي الفراء "قال أبو بكر الأنباري: فعلى مذهبه [أي الفراء] يحسن الوقوف على لا"[٣]، كما نقل ابن هشام رأي الفراء من غير عزو، وقال: إن المنفي "شيء تقدم، وهو ما حكي عنهم كثيرًا من إنكار البعث، فقيل لهم ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صح ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة"[٤]، وقال العكبري: "لا رد لكلام مقدر ، لأنهم قالوا أنت مفتر على الله في قولك نبعث، فقال: لا، ثم ابتدأ فقال: أقسم وهذا كثير في الشعر"[٥]، أما الزمخشري فذكر رأي الفراء مؤخرًا عن رأيه، ومن غير عزو أيضًا، وقدم رأيه الذي يقول فيه: "والوجه أن يقال هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له بذلك، عليه قوله تعالى ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ .. ﴾ فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعنى أنه يستأهل فوق ذلك"[٦]، ونقل ابن هشام رأي الزمخشري هذا بعد رأي الفراء، وقال ابن هشام إن

---

[١] أنيس، من أسرار اللغة (بتصرف) ص ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩.
[٢] الفراء، معاني القرآن مج٣ ص٢٠٧.
[٣] الهروي، الأزهية في حروف المعاني ص ١٦٤.
[٤] ابن هشام، مغني اللبيب مج١ ص٢٤٩.
[٥] العكبري، إملاء ما من به الرحمن مج٢ ص٢٧٤.
[٦] الزمخشري، الكشاف مج٤ ص ١٨٩.

هـذا يعنـي "أن منفيهـا أقـسم، وذلـك علـى أن يكـون إخبـارًا لا إنـشاءً اختـاره الزمخشري"[١]، وهذا الرأي منسوب للزمخشري نقله الرازي ورجحه بقوله: "وقيل: إن (لا) ههنا لنفي القسم، كأنه قال: لا أقسم عليكم بذلك اليوم ... وهذا القول اختيار أبي مسلم، وهو الأصح"[٢]، كما أشار إليه العكبري من غير عزو، فقال: "هي نفي للقسم بها كما نفي القسم بالنفس"[٣]. ويوافق المالقي على كون (لا) نافية، ويختار ذلك، لكنه لا يوافق الفراء كل الموافقة فيقول: "وربما نابت (لا) النافية مناب كلام متقدم عليها تقتضي نفيه مقدرًا لدلالة ما بعده عليه ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿ولا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ كأنها رد، لمن قال: لا تجتمع عظام الإنسان، ولا تخلق مرة ثانية، ولمن قال: (لا يخلق الإنسان في كبد) وكأن المعنى ليس الأمر كما تقولون، ثم أقسم بعد ذلك"[٤]. فزاد دلالة ما بعد القسم على المنفي المقدر من كلام متقدم. وعلى الرغم من أن الرازي سبق وصفه للقول بأن (لا) لنفي القسم (هو الأصح) إلا أنه انتقد كونها لنفي غير القسم فقال: "فيه إشكال، لأن إعادة حرف النفي مرة أخرى في قوله: ﴿وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾، مع أن المراد ما ذكروه، تقدح في فصاحة الكلام"[٥]. وهو انتقاد غير واضح إذ ما الفرق في الفصاحة بين تكرر (لا) النافية للقسم نفسه، وتكررها لنفي كلام سابق مع تكرر القسم، واختلاف المقسم به، والمعقول أن تكررها لنفي كلام سابق في القرآن الذي هو كالسورة الواحدة، وإثبات القسم على ذلك مكررًا آكد، وأقرب مأخذًا من كونها نافية للقسم.

ÀŦŸt3 ŏÀÖą 3ŋ ⊎ÀÁôä gāåů 8Øg: ĞŒąÀŽôä ĞŒŘÖôä

وردت هذه الظاهرة بصورة صريحة في آية ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾ [٨٥-يوسف]، أي: (لا تفتأ) كما وردت بصورة محتملة في آية أخرى ﴿يُبَيّن اللهُ لَكُم أن تَضِلُوا﴾ قال بعضهم: (لِئلا تَضِلُوا)[٦]. وهو حذف لم يتقدمه قسم أو مناشدة.

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب مج١ ص ٢٤٩، وانظر السيوطي، الإتقان مج١ ص ١٧١.
[٢] الرازي، التفسير الكبير مج٢٠ ص ٢١٥، وأبو مسلم لعله صاحب التفسير، أبو مسلم بن بحر.
[٣] العكبري، إملاء ما من به الرحمن، مج٢ ص ٢٧٤.
[٤] المالقي، رصف المباني، ص ٣٣٢.
[٥] الرازي، التفسير الكبير، مج٣٠، ص ٢١٥.
[٦] ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص ٦٣٨. أما الآية (٥٩) من سورة الأحزاب (ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين) فحذف (لا) على تقدير: أن لا يعرفن، فاحتمال ضعيف.

يقول الفراء: "قالوا: تالله تفتأ معناه لا تزال تذكر يوسف، و(لا) قد تضمر مع الأيمان؛ لأنها إذا كانت خبرًا لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بلام ألا ترى أنك تقول: والله لآتينّك، ولا يجوز: والله آتيك، إلا أن تكون تريد (لا) فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت. قال امرؤ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وأنشدني بعضهم:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قادحُ

يريد: لازالت"[1]. وكلام الفراء مفهوم المعنى، على الرغم من قلق عبارة "لأنها إذا كانت خبرًا لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بلام"، وكنت أظن فيها سقطًا حتى رأيت البغدادي نقل النص السابق كما هو[2]. وهذا مبنى على أن (تفتأ وأبرح وتزال وتنفك) لا تكون إلا بجحد ظاهر أو مضمر وقيل إنما اشترط فيها ذلك، لأنها للنفي، وإذا دخل عليها نفي انقلبت إثباتًا[3]. وهذا البيت: فلا وأبي الدهماء ... الذي رواه الفراء، ذكر فيه البغدادي آراءً أخرى فقال: "فصل بالجار والمجرور -أعنى الجملة القسمية وهو وأبي دهماء– بين لا النافية، وبين زالت، وهذا الفصل شاذ، وإليه ذهب ابن هشام في المغني، إلا أنه لم يقيده بالشذوذ، ولا بالقلة، وكأنه مطرد عنده قال ... ويفصل بين حرف النفي ومنفيه كقوله:

ولا أراها تزال ظالمةً [تحدث لي قرحة وتنكؤها]

وقوله: فلا وأبي الدهماء زالت عزيزة. قال شارحه ابن الملا الحلبي: ويجوز أن تكون (لا) ردًا، أو حرف النفي محذوفًا، ولا: اعتراض ... [ثم قال] وقد جعله ابن عصفور من باب حذف النافي وهو ما ... وهو قليل جدا"[4]. وبعضهم جعل البيت (فلا وأبي الدهماء زالت عزيزة) من باب الحذف لكنه حكم عليه بالشذوذ لكون (لا) المحذوفة هنا داخلة على ماض لا مضارع[5]. "قال أبو القاسم ... والعرب تضمر (لا) في القسم مع

---

[1] الفراء، معاني القرآن مج٢، ص٥٤.

[2] البغدادي، خزانة الأدب مج٤ ص٤٦.

[3] انظر: الرازي، التفسير الكبير، مج ١٨ ص١٩٦، والبغدادي، خزانة الأدب، مج٤ ص ٤٦، والجرجاوي، شرح شواهد ابن عقيل ص٤٤.

[4] البغدادي، خزانة الأدب مج٤ ص ص ٤٥-٤٦، وانظر: السيوطي، همع الهوامع مج٢ ص ٦٦ وذكر المحقق البيت الأول هكذا:

لعمر أبي دهماء زالت عزيزة عليّ وإن قد قل منها نصيبيا

كما نسب فيه البيت الثاني (ولا أراها ... تنكؤها) لابن هرمة .

[5] انظر، البغدادي خزانة الأدب مج٤ ص٤٨.

المنفي، لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون، كقولك: والله لأخرجنّ وقال الله عز وجل ﴿تاللهِ تَفتَأ تَذْكُرَ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتأ تذكر يوسف"[١].

وقال الرازي: "قال النحويون: وحرف النفي ههنا يشير إلى آية (تفتأ تَذْكُرُ) مضمر على معنى قالوا: ما تفتأوا، وجاز حذفه لأنه لو أريد الإثبات لكان باللام والنون، نحو: والله لنفعلنّ، فلما كان بغير اللام والنون عرف أن كلمة (لا) مضمرة، وأنشدوا قول امرئ القيس: فقلت يمين الله أبرح ... والمعني لا أبرح قاعدًا، ومثله كثير"[٢]. وأنشد أبو علي الفارسي قول المتلمس:

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوسُ

فقال: كان المتلمس أقسم أن لا يطعم حب العراق فحذف (لا) كما حذفت من قول أمية بن أبي عائذ الهذلي أو غيره:

تالله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ بمشمخرّ به الظيان والآس[٣]

ويقول الجرجاني: "وقد تحذف (لا) في النفي من اللفظ، وهو مقدر في المعنى وذلك قولهم: والله أفعل، يريدون به لا أفعل:

تالله يبقى على الأيام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد

وجاز حذفها للدلالة عليها، ألا ترى أنه لو كان إيجابًا لم يخل من اللام، أو من النون، أو منهما جميعًا"، ويقول أيضًا: "ويحذف (لا) لدليل الحال عليه كقوله عز وجل: ﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ المعنى: لا تفتأ، وكذا قول الشاعر:

تالله يبقى على الأيام

التقدير: لا يبقى ...

ولو كان يصلح الموضع للإيجاب لوجب أن يكون فيه اللام نحو: تالله ليبقى كما تقول: تالله ليخرجُ زيد، ولا تقول: تالله يخرج زيد غدًا"[٤].

---

[١] الزجاجي، أماليه ص٧٨.

[٢] الرازي، التفسير الكبير مج١٨، ص ص ١٩٦-٤٩٧.

[٣] أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (بتصرف) مج٢ ص ٩١٤، ومج ٢ص٩١٦، والحَيَد: عقد في قرون الوعل، والظيان، ياسمين البر، والآس: الريحان. وابن هشام، مغني اللبيب، البيت الأول مج١ ص٢٤٥، والبيت الثاني مج٢ ص٢١٤ برواية (لله) وجعله لذلك للقسم والتعجب .

[٤] الجرجاني، المقتصد (النص الأول مج٢ ص٨٦٦) والنص الثاني مج٢ ص٨٦٧)، والبيت الذي ذكره لأبي ذؤيب الهذلي، والبيت عند ابن يعيش ، شرح المفصل مج ٩ ص٨٩.

ويستعمل المالقي في حذف (لا) هنا كلمة (ربما) حيث يقول: "وتلزم [أي لا] القسم جوابا له، وربما حذفت للدلالة في القسم، إذ جواب القسم في الإيجاب: باللام والنون، فيقال: تالله لا يقوم زيد، قال الله تعالى: ﴿تفتأ تذكر يوسف﴾ أي: لا تفتأ، لأنه الأصل"[1]. وعند الزمخشري: "تفتأ: أراد لا تفتأ فحذف حرف النفي، لأنه لا يلتبس بالإثبات، لأنه لو كان إثباتًا لم يكن بدّ من اللام والنون، ونحوه. فقلت يمين الله أبرح قاعدا"[2].

وينقل أبو حيان قائلاً: "وفي النهاية يجوز والله قام زيد، يريد: والله لا قام زيد، لأنه لو كان إيجابًا لم يخل من اللام أو قد أو كليهما"، ثم يردف "وإن كان مستقبلاً نفي بلا، ثم إنه إن كان جواب قسم ملفوظ به أو مقدر جاز حذف لا، كقوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تَذْكُرَ يُوسُفُ﴾ أي لا تفتأ، وكقول الشاعر:

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخّلُ

أي: لا تلاقونه. فإن كان النفي بلا دخلت عليه نون التوكيد كقوله:

تالله لا يحمدن المرء مجتنبًا فعل الكرام، وإن فاق الورى حسبا

فلا يجوز حذف لا"[3].

فظاهر كلام أبي حيان أن جملة (تلاقونه) أي لا تلاقونه جواب قسم تقديره مثلاً (والله لا تلاقونه)، وهو ما صرّح به من أنه لا تحذف (لا) إلا في جواب القسم، وهو احتمال مقبول، حيث العرب لما كثر القسم عندهم أكثروا التصرف فيه، وتوخّوا ضروبًا من التخفيف منها الحذف، لعلم المخاطب بالمراد"[4]. ولكنه في اعتقادي لا يلزم أن يكون جواب قسم، والأبيات السابقة ذكر فيها القسم صريحًا عدا هذا البيت المشار إليه. وبيت ابن هرمة (ولا أراها تزال ظالمة) فإن عدم وجود القسم وارد. وسيأتي من أن (لا) حذفت في كلامهم في غير القسم، كما ربط أبو حيان بين وجود (لا) في جواب القسم قبل الفعل المضارع ووجود نون التوكيد فيه، بحيث إذا لحقته نون التوكيد لا يجوز حذف (لا) كما هو سائغ في جواب القسم المضارع المجرد من نون التوكيد. وقد مر معنا في القضية الأولى أن لام القسم –وهي غير لا النافية هنا

---

[1] المالقي، رصف المباني ص٣٣٠.
[2] الزمخشري، الكشاف مج٢ص ٣٣٩.
[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب مج٢ ص٤٨٨، والبيت الأول في النص للنمر بن تولب ، والبيت الثاني لمجهول.
[4] انظر، ابن يعيش، شرح المفصل مج٩، ص ص ٩٣-٩٤.

ولكن من باب التنظير– قد تدخل على المضارع من غير نون التوكيد (تالله ليبقى) وأنهما يجوز أن يتعاقبا عند الكوفيين (تالله يبقين)، وعند البصريين يتلازمان (تالله ليبقينّ) بشرط مباشرة اللام الفعل. ومن شواهد النحاة في حذف (لا) إذا وقعت نافية للفعل المضارع الواقع جوابًا للقسم قول عبد بني الحسحاس:

وقد أقسمت بالله يجمع بيننا هوى أبدا حتى تحول أمردا

أي: لا يجمع بيننا[١]. وقد حذفت (لا) مع الفعل الماضي، وهو قليل. لمجهول:

فإن شئت آليت بين المقا م والركن والحجر الأسود

نسيتك ما دام عقلي معي أمدَّ به أمـــــد السرمد

أي لا نسيتك[٢].

وقول عمر بن أبي ربيعة :

تالله أنســى حبهــا حيــاتنا أو أقبــرا

يريد: لا أنسى[٣].

وقول ليلى الأخيلية :

أقسمت أبكي بعد توبة هالكا وأحفل من دارتْ عليه الدوائرُ

أي لا أبكى بعد توبة هالكا[٤].

وقول هاني بن قبيصة في يوم ذي قار :

أقسم بالله نسلم الحلقه ولاحُريقا وأخته حُرقه

أي لا نسلم حريقًا وحرقة ابني النعمان[٥].

وقول ليلى زوج سالم بن قحفان :

حلفت يمينًا يابن قحفان بالذي تكفّل بالأرزاق في السهل والجبلْ

تزال حبـــال مبرمـات أعدّها لها ما مشى يومًا على خفّه الجملْ

---

[١] الزجاجي، أماليه ص٧٦.
[٢] ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٦٣٧.
[٣] انظر: عبد الحميد، منحة الجليل مج١، ص٢٦٥.
[٤] المبرد، الكامل مج٢، ص٣٦٧، والزجاجي، أماليه ص ٧٨، والحصري، زهر الآداب مج٤، ص٨٥.
[٥] البغدادي، خزانة الأدب مج٣، ص ١٨١.

أي لا تزال[١].

ومثله ما أنشده القالي عن ابن الأعرابي :

يمينا أرى من آل زبّان وابرًا فيغلت مني دون منقطع الحبل

"والفعل منفى في جواب القسم، أي لا أرى"[٢].

وقال نُصيب:

تالله أنسى مصيبتي أبدًا ما أسمعتني حنينها الإبلُ

يريد لا أنسى[٣].

وإذا تقدمت (لا) على القسم سهل حذف (لا) من جواب القسم قال (مجهول):

فلا والله نادي الحي قومي طوال الدهر ما دُعي الهديلُ

أي لا نادي[٤].

وقال عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللّهِ أبرَحُ في مُقَدَّمَةٍ أهدي الجُيوشَ عَلَيَّ شِكَّتَيه

يريد: لا أبرح[٥].

وهذان البيتان، وبيت عمر بن أبي ربيعة لم أرها فيما رجعت إليه من كتب النحو عند غير صاحب منحة الجليل، مما يرجح أنها جديدة من مطالعاته، على أنه في كتابه (الانتصاف) ذكر عددًا من الأبيات المتداولة في كتب النحو، ولم يذكر من هذه سوى بيت ابن قيس الرقيات[٦].

:ʔÀnĭ ÆŁåzì

ومن الشواهد غير المتداولة في كتب النحو على حذف (لا) قبل الفعل المضارع الواقع جواب قسم ما يأتي:

---

(١) المصدر نفسه مج٤، ص ص ٤٨-٤٩ ومبرمات: محكمات، وأعدها: أهيئها. وضمير (لها) يعود إلى الإبل في بيت قبله.

(٢) المصدر نفسه مج٣، ص ٢٩٨.

(٣) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني مج١، ص ١٣٩، وعبد الحميد منحة الجليل مج١ ص٦٥.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص ٦٣٧.

(٥) انظر، عبد الحميد، منحة الجليل مج١، ص٢٦٥.

(٦) عبد الحميد، الانتصاف من الإنصاف، مج٢، ص٨٢٥.

أ- شواهد نثرية: منها ما ورد عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في مخاطبة الحطيئة بشأن الزبرقان ورهطه: "أقسمت عليك أن تقول إلا خيرًا. قال أفعل"[١]. أي أن لا تقول وهذا في القسم .

أما في المناشدة – وهي بمنْزلة القسم- فيكون الحذف في النثر أكثر والمناشدة مأخوذة من "نشدت فلانًا أنشُدهُ نشدًا إذا قلت له: نشدتك الله، أي سألتك بالله كأنك ذكرته إياه فنشد أي تذكر"[٢]، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في وصيته لمن أسند إليهم اختيار الخليفة: "أنشدك الله يا علي إن وليت من أمور الناس شيئًا أن تحمل بني هاشم على رقاب الناس، أنشدك الله يا عثمان إن وليت من أمور الناس شيئًا أن تحمل بني أبي معيط على رقاب الناس، أنشدك الله يا سعد إن وليت من أمور الناس شيئًا أن أتحمل أقاربك على رقاب الناس"[٣]، ومن ذلك قول روح بن زنباع – وقد آلمته السياط – لمعاوية رضي الله عنه: "نشدتك الله يا أمير المؤمنين أن تهدم مني ركنًا أنت بنيته ..."[٤]. أي لا تهدم. وقول أم محمد بنت مروان بن الحكم لعمر بن أبي ربيعة: "نشدتك الله أن تشهرني بشعرك، وبعثت إليه بألف دينار، فقبلها وابتاع بها حللاً وطيبًا، فأهداه إليها، فردته، فقال لها: والله لئن لم تقبليه لأنهينه فيكون مشهورًا، فقبلته"[٥]، فيكون المعني: أن لا تشهرني. ومثله قول فاطمة بنت عبد الملك بن مروان لعمر بن أبي ربيعة: "قولي له: نشدتك الله والرحم أن فضحتني، ويحك ما شأنك، وما الذي تريد؟ انصرف ولا تفضحني"[٦]. وواضح أن المعنى: أن لا تفضحني، وإن عبرت بالماضي، ومنه قول الحريش بن هلال للمهلب بن أبي صفرة: أنشدك الله أيها الأمير أن تقاتلهم إلا أن يقاتلوك، فإن بالقوم جراحًا"[٧]. يريد أن لا تقاتلهم. وهذه كلها في عصور الاستشهاد. كما ورد عن أسير لمعن بن زائدة (ت١٥١هـ) قوله: "يا أخا شيبان: نناشدك الله أن تقتلنا عطاشا. فقال: أسقوهم .."[٨]. فإذا كان هذا الأسير بدويًا

---

[١] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني مج٢،ص٥٦.
[٢] الجوهري الصحاح (نشد) مج٢، ص ٥٤٣.
[٣] الطبري، تاريخ الرسل والملوك مج٤ ، ص ١٩٢، وفي المصدر نفسه مج ٤، ص ٤٣٤ ورد في قضية بيعة الإمام على قولهم: "ننشدك الله أن لا ترى ما نرى ألا ترى الإسلام! ألا ترى الفتنة! ألا تخاف الله!"، فزادوا (لا) في (أن لا ترى) وهو عكس حذفها.
[٤] الزجاجي، أماليه ص٧.
[٥] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني مج١ ، ص ٦٧.
[٦] المصدر نفسه مج١ ، ص٧٦.
[٧] المبرد، الكامل مج٢ ، ص٢٣١.
[٨] المرتضى، أماليه مج١ ، ص ٢٢٦.

كآسره معنٍ فهو حجة. وهو نص قد ورد في كتاب أقرب إلى النحو. وآثرت إدراجه هنا لمناسبته لما قبله.

ب- شواهد شعرية: قال العباس بن مرداس السلمي:

فدى لك أمي إن ظفرت بقتله وأقسم أبغي عنك أمًا ولا أبا[١]

يريد: لا أبغي.

قال محمد بن حازم الباهلي، وهو بصري حضري لا يستشهد به، وإنما يستأنس به:

آليت أشرب كأسًا ماحج لله ركِبُ[٢]

أي: لا أشرب.

وقالت حبيبة بنت عبد العزى العوراء:

أولي على ملك الطعام أليةً أبدًا ولكني أبين وأنشدُ

قال التبريزي: (أولي) لا أولى، من الإيلاء، وهو الحلف وحذف حرف النفي لأمن اللبس[٣]، وهذا على توجيه والله لا أولي.

وقال آخر:

والله يشفي ذات نفسي حاجمُ أبدًا ولا مما إخال لدود

أي: لا يشفي[٤].

وقال عمرو بن كلثوم التغلبي، وقد حلف أن يشرب الخمر صرفًا على غير طعام:

معاذ الله يدعوني لحنثٍ ولو أقفرت أيامًا قتار

أي: لا يدعوني[٥].

ولأبي حنبل جارية بن مر الطائي، وقد أجار أمرأ القيس:

لقد آليت أغدر في جذاع ولو منيت أمات الرباع

أي: لا أغدر[٦].

وقال آخر:

لعمرك أنسى روعتي يوم أقتدٍ وهل تتركن نفس الأسير الروائعُ

---

[١] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني مج١٣، ص٦٦.

[٢] المصدر نفسه مج١٢، ص١٦٠ .

[٣] أبو تمام، ديوان الحماسة مج٢، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

[٤] السكري، شرح أشعار الهذليين مج٢، ص٥٩٧ . الحاجم: المداوي. ولاءمها: وافقها، واللدود: الذي يسقي فيلد في شق فمه.

[٥] ابن حبيب، المحبر، ص ٤٧١.

[٦] المصدر نفسه ص ٣٥٣. وأمات: أمهات.

أي: لا أنسى[١].

وقال المغيرة بن الأخنس في يوم الدار:

والله أتركه ما دام بي رمق حتى يزايل بين الرأس والعنقِ

أي: لا أتركه[٢].

وقالت الخنساء:

فآليت أبكي على هالك وأسأل نائحةً مالها

أي: لا أبكي[٣].

وقال عامر بن الطرب العدواني في الخمرة:

أقسمت بالله أسقيها وأشربها حتى يفرق ترب القبر أوصالي

أي: لا أسقيها[٤].

ولباعث بن صريم اليشكري:

إني ومن سمك السماء مكانها والبدر ليلة نصفها وهلالها

آليت أثقف منهم ذا لحية أبدًا فتنظر عينه في مالها

أي : لا أثقف[٥].

ولقيس بن عاصم حينما سكر وغمز عكنة ابنته فحرم الخمر:

فلا والله أشربها حياتي ولا أدعو لها أبدًا نديما

أي: لا أشربها[٦].

ولحسان بن ثابت:

أقسمت أنساها وأترك ذكرها حتى تغيب في الضريح عظامي

أي: لا أنساها[٧]. وللهذلي:

فإما أعش حتى أدب على العصا فوالله أنسى ليلتي بالمسالم

أي: لا أنسى[١].

---

[١] السكري، شرح أشعار الهذليين مج٢، ص٥٨٩ وأقئدُ: قيل ماء، وقيل موضع. والروائع جمع رائعة، وهي ما يريع ويخيف.

[٢] الدباسي، الشعر في مكة مج٢، ص٧٨٢.

[٣] ابن عبد ربه، العقد الفريد مج٦ ، ص٣١.

[٤] ابن حبيب، المحبر، ص ٢٣٩.

[٥] ابن عبد ربه، العقد الفريد مج٦، ص ٦٨، وأبو تمام، ديوان الحماسة مج١، ص ٢٠٧.

[٦] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني مج١٢، ص١٤٩، وابن حبيب، المحبر، ص ٢٣٩.

[٧] حسان بن ثابت، ديوانه ص ١٠٨.

وقال مقيس بن صبابة في الخمر (وهو مثل بيت قيس بن عاصم السابق):

فلا والله أشربها حياتي طوال الدهر ما طلع النجوم

يريد: لا أشربها[٢]. وهما مثل السابق في القضية الأولى (فلا والله تهبط تلعة).

وللعجير السلولي:

وعاذت بحقويْ عامر وابن عامر ولله [قد] بتت علي يمينُ

تنالونها أو يخضب الأرض منكم دم خر عنه حاجب وجبينُ

أي: لا تنالونها[٣].

- وأعود إلى حذف (لا) في غير القسم .

قال خراش بن زهير:

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقًا مجيدا

أي: لا أبرح[٤].

وقال خليفة بن براز:

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه

أي: لا تنفك[٥].

وذهب ابن عصفور إلى أنه ضرورة حيث أضمر (لا) النافية في غير جواب القسم[٦].

سبقت الإشارة إلى أن أكثر النحاة يربطون بين حذف (لا)، والقسم بالذات، وهو ظاهر كلام الزمخشري حيث أورد بيت (تنفك تسمع) في الفصل المخصص للقسم مع أبيات حذفت فيها (لا) مع القسم، ولم يصرح بعدم تقدير قسم فيه مما يرجح أنه يعدّ (تنفك جواب قسم، والتقدير: والله لا تنفك)، كما قدروا ذلك في البيت السابق (تلاقونه) أي والله لا تلاقونه، وبيت ابن هرمة السابق (ولا أراها تزال)، أي: ولا أراها والله تزال، مع ورود تقدير آخر فيه، وهو أن (لا) موجودة لم تحذف، بل فصل بينها وبين تزال بـ(أراها)، ويضعف هذا التقدير الأخير أننا نكون أيضًا فصلنا بين العاطف (و)

---

(١) السكري، شرح أشعار الهذليين مج٢، ص ٦٠١.

(٢) ابن حبيب، المحبر، ص ص ٢٤٠.

(٣) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني مج١١ ، ص ١٤٨.

(٤) السيوطي، همع الهوامع مج٢، ص ٦٦، والأشموني، شرحه على الألفية مج١، ص٢٢٨، وابن عقيل، شرحه ألفية ابن مالك مج١، ص ٢٦٤.

(٥) الزمخشري، المفصل في علم العربية ص ٢٦٨، وابن بعيش ، شرح المفصل مج٧ ، ص ١١٠، وابن مالك الابن، شرحه ألفية أبيه ص ٥١، والسيوطي، همع الهوامع مج٢، ص ٦٦.

(٦) انظر: البغدادي، خزانة الأدب مج٤، ص ٤٨، وعبد الحميد، منحه الجليل مج١، ص ٢٦٤.

وبين الفعل (أرى) إذا لم نجعل العاطف داخلاً على (لا) نفسها. ولكن هذا الذي رجحته من كلام الزمخشري ذهب البغدادي إلى خلافه حيث نقل عن الرضي معلقًا على بيت (تنفك تسمع ...): "وظاهره أن حذف النافي ... يجوز حذفه من هذه الأفعال سواء وقعت جواب قسم كالآية والبيت الذي بعده، أم لا كهذا البيت، فإنه لم يتقدمه شيء، وهو الظاهر أيضًا من كلام الزمخشري في المفصل، ومن كلام ابن هشام في شرح الشواهد. ولكن ابن يعيش قيد حرف النفي بكونه (لا)، وأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا إذا وقعت جواب قسم ... وذلك لأمن اللبس"[١]، وقال أيضًا: "قد مثل بهذا البيت [يعنى ابن يعيش] تبعًا لصاحب المفصل، وتنفك فيه ليست جواب قسم"[٢]. وواقع الأمر عند الزمخشري ما ذكرته، أما حقيقة الحال عند ابن يعيش فكما قال[٣]. غير أن ما قاله ابن يعيش من أنه (لا يحذف النافي إلا مع القسم) ليس رأيه وحده، بل هو رأي الأكثرية، كأبي حيان "إن كان جواب قسم ملفوظ به، أو مقدر، جاز حذف (لا)"[٤]، والأشموني: "ولا يحذف النافي معها قياسًا إلا في القسم كما رأيت، وشذ قوله: وأبرح ما أدام"[٥]. كذلك وصف العيني بيت (وأبرح ما أدام ..) بالشذوذ وذلك "لأن (لا) لا تحذف فيه إلا بعد القسم"[٦]، وغيرهم.

أما بيت (وأبرح ما أدام الله قومي ....) فقد مرَّ كلام ابن عصفور والأشموني والعيني بعدم تقدير قسم فيه، كما صرح بذلك المرادي[٧]، وكما صرح به المتأخرون كالجرجاوي[٨]، والصبان[٩]، وعبد الحميد[١٠]، وغيرهم. ومن هذا البيت (قيل لا حذف والمعنى أزول عن أن أكون منتطقًا مجيدًا، أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي فإنهم يكفونني ذلك ...[وعقب البغدادي على ذلك بقوله]: "ودعوى عدم الحذف تعسف وقع في أشد ما فر منه"[١١]، كما " قال بعض النحاة إن أبرح في البيت غير

---

[١] البغدادي، خزانة الأدب مج ٤ ص ٤٧، وأيد البغدادي الرضي بقوله: لله دره ص ٤٨. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص ٦٣٧ حيث جعل (تلاقونه) حذف من غير قسم.
[٢] البغدادي، خزانة الأدب مج ٤، ص٤٧.
[٣] ابن يعيش، شرح المفصل مج٧، ص ص ١٠٩-١١٠.
[٤] أبو حيان، ارتشاف الضرب مج ٢ص ٢٨٨.
[٥] الأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك مج١ ص ٢٢٨.
[٦] شرح الشواهد للعيني مج١ ص٢٢٨.
[٧] البغدادي، خزانة الأدب مج٤ ص٤٨.
[٨] انظر، الجرجاوي، شرح شواهد ابن عقيل ص ص ٤٣-٤٤.
[٩] انظر الصبان، حاشيته على الأشموني مج١ ص ٢٦٤.
[١٠] انظر، عبد الحميد ، منحة الجليل مج١ ص٢٦٤.
[١١] البغدادي، خزانة الأدب مج٤ ص٤٨.

منفي في التقدير فالمرفوع فاعل، والمنصوب حال، ومعناه أستغني بحمد الله عن أن أكون منتطقًا مجيدًا ما أدام الله قومي"[١]. وهو تفصيل إعرابي لما انتقده البغدادي، قصد منه الحيلولة دون وقوع حذف (لا) قبل الفعل المضارع في غير القسم، وهذه الأمور الثلاثة – أعني – كون النافي (لا)، والفعل بصيغة المضارع وتقدم القسم، أشار إليها ابن يعيش[٢]، والأشموني[٣]، بعضها بطريقة صريحة، وبعضها بطريقة ضمنية والمرادي ذكرها صراحة[٤]، وتابعهم المتأخرون كالجرجاوي[٥]، والصبان[٦]، وعبد الحميد[٧]، وغيرهم. ويظهر من كلام الأشموني أنها متى توفرت هذه فحذف (لا) قياس، فإن فقد شرط منها كالبيت (وأبرح ما أدام الله ....) فحذفها شاذ، لعدم تقدم القسم[٨]. كما وصف المرادي هذا البيت بالشذوذ، لأن النافي لا يحذف إلا بعد القسم[٩]، وكذلك الجرجاوي[١٠]، وعلل ابن يعيش تحديد (لا) من بين حروف النفي فقال: "وإنما لم يجز حذف غيرها، لأنه لا يجوز حذف (لم، وما) لأن (لم) قد تكون عاملة فيما بعدها والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل. وكذلك (ما) قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز"[١١]، وأخذ البغدادي على هذا بأن الكلام هنا في حروف النفي الداخلة على الأفعال وما الحجازية داخلة على المبتدأ والخبر فأين هذا من ذاك[١٢]، والصحيح أن تقدير (لا) في كل الأبيات السابقة التي حذف منها النافي أسبق إلى اللسان، ولكن تقدير حرف ناف غيرها مثل (ما) لا يأباه المقام، بل ساوى ابن معط بين (لا، وما) في هذا الحذف عند أمن اللبس، وأنشدوا (لمجهول):

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتد وفق ولا متقارب

قالوا أصله (ما ما نلتم)[١٣].

---

[١] الجرجاوي، شرح شواهد ابن عقيل ص ٤٤.
[٢] ابن يعيش، شرح المفصل مج٧ ص١٠٩، نص على القسم ، وكون المحذوف (لا).
[٣] الأشموني، شرحه للألفية مج١ ص٢٢٨ نص على القسم.
[٤] البغدادي، خزانة الأدب مج٤ص ٤٨.
[٥] الجرجاوي، شرح شواهد ابن عقيل ص٤٤.
[٦] الصبان، حاشيته على الأشموني مج١، ص٢٢٨.
[٧] عبد الحميد، منحة الجليل مج١، ص٣٦٥.
[٨] الأشموني، شرحه لألفية ابن مالك مج١، ص ٢٢٨.
[٩] البغدادي، خزانة الأدب مج٤، ص٤٨.
[١٠] الجرجاوي، شرح شواهد ابن عقيل ص٤٤.
[١١] ابن يعيش، شرح المفصل مج٧ص١٠٩، وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٦٣٨.
[١٢] البغدادي، خزانة الأدب مج٤ ص٤٧.
[١٣] ابن هشام، مغني اللبيب مج٢، ص٦٣٨.

ويمكن أن يكون بيت النابغة:

تزالُ الأرضُ إما مت خفًا وتحيا ما حييت بها ثقيلا

مثل بيت (وأبرح) حيث فسره بعضهم "إن مت صارت الأرض خفيفة بموتك، وإن تحيا بقيت ثقيلة"[١]، فتكون لا حذفت منه من غير تقدير قسم على الأرجح.

وأما (فلا وأبي الدهماء زالت عزيزة) ففيه (زال) فعل ماضٍ، وحذف منه النافي (لا) على رأي من قال بذلك كما مر تفصيله، وذكر هناك أن المرادي جعله شاذًا أيضًا، لكونه غير مضارع. وهذا يعني أن الحذف مع توفر هذه الشروط عند هؤلاء قياس، والحذف عند فقد شيء منها شاذ أي مخالف للقياس، وقد بين بعضهم كما سبق شواهد شاذة للحذف مع عدم وجود قسم، وكذلك الحذف مع الفعل الماضي، لكنهم لم يأتوا بشاهد شاذ لكون النافي المحذوف غير (لا) بصفة محددة، ويظهر أنه هذا فيه شيء من الصعوبة.

على أن العربية ليست وحدها في هاتين الظاهرتين، بل تشاركها العبرية[٢]. ثم تحسن الإشارة إلى الفعل الذي حذفت منه (لا) أيخص (يزال ويبرح، ويفتأ، وينفك) الناسخة، أم أنه يعم كل الأفعال؟ بالرجوع إلى الشواهد السابقة في هذه الظاهرة بما فيها النصوص النثرية نجدها بلغت خمسة وأربعين شاهدًا. منها آية (أن تضلوا) بغير قسم (وأبرح ما أدام الله قومي، و: تنفك تسمع ما حييت) صرح أكثر من واحد من النحاة بأنها في غير القسم، وثالثها (تزال الأرض إما مت خفًا) هذه الشواهد كلها منها تسعة فقط جواب القسم فيها فعل ناسخ، أي بنسبة تساوي حوالي ٣٠% وهذا يعني أن الفعل المضارع الواقع جوابًا للقسم لا يشترط فيه أن يكون فعلاً ناسخًا لكي تحذف منه (لا)، وإن كانت كتب النحو الخالص تدرج الظاهرة تحت باب كان وأخواتها وبخاصة الأربعة السابقة (يزال، يبرح يفتأ، ينفك)؛ لأن مرد ذلك، فيما يبدو، يعود إلى الشاهدين الرئيسيّين في الظاهرة عند النحاة، وهما الآية الكريمة ﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾، وبيت امرئ القيس: (فقلت يمين الله أبرح قاعدًا) وهما كما ترى يتعلقان في هذه الأفعال الأربعة فغلبوا هذا الجانب.

---

[١] المرتضى، أماليه مج١، ص٩٧.

[٢] برجشتراسر، التطور النحوي ص ص ١٧٤-١٧٥.

:3ÐZäÀtäs øåÌÔtä
القرآن الكريم.
الأشموني؛ علي بن محمد
شرحه على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي (دار إحياء الكتب العربية) من غير تاريخ .
وبهامشه: ١- حاشية الصبان على شرح الأشموني .
٢- شرح الشواهد للعيني .
أنيس؛ إبراهيم
من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٦٦م.
برجشتراسر؛ ج.
التطور النحوي، تعليق: رمضان عبد التواب، مطبعة المجد، القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
البغدادي؛ عبد القادر بن عمر
خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، دار صادر – بيروت – (صورة من طبعة بولاق).
أبو تمام؛ حبيب بن أوس
ديوان الحماسة، بشرح التبريزي، مكتبة النوري، دمشق، من غير معلومات أخرى.
التنوخي؛ عبد الباقي عبد الله بن المحسن
القوافي، تحقيق: عوني عبد الرزاق، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
الجرجاني؛ عبد القادر
المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر - بغداد ١٩٨٢.
الجرجاوي؛ عبد المنعم
شرح شواهد ابن عقيل، مطبعة عيسى البابي الحلبي (دار إحياء الكتب العربية)، من غير تاريخ
ابن الجزري؛ محمد بن محمد

النشر في القراءات العشر، عناية: على محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر، من غير تاريخ.
الجوهري؛ إسماعيل بن حماد
الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
حاتم الطائي
ديوانه، تحقيق: عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة (من غير تاريخ).
ابن حبيب؛ أبو جعفر محمد بن أمية
المحبر، تحقيق: إيلزه ليختين شتيتر، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٦١هـ -١٩٤٢م .
حسان بن ثابت
ديوانه، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، تاريخ المقدمة ١٩٧٣م.
الحصري؛ أبو إسحاق القيرواني
زهر الآداب، وثمر الألباب، عناية: زكي مبارك، مطبعة حجازي، القاهرة، الطبعة الثانية (من غير تاريخ).
الحطيئة
ديوانه(عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني)، المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت (من غير تاريخ).
أبو حيان؛ محمد بن يوسف بن علي
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني بمصر، طبعة أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
الدباسي؛ عبد الرحمن
الشعر في مكة في الجاهلية وصدر الإسلام (رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، مطبوعة على الآلة الكاتبة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .
الرازي؛ محمد بن عمر
التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية، ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
الزجاجي؛ عبد الرحمن بن إسحاق

أماليه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، المؤسسة الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى – ١٣٨٢هـ .

الزمخشري؛ محمود بن عمر

-الكشاف عن حقائق التنْزيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الآخيرة ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م. وبهامشه: الانتصاف فيما يتضمنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن محمد بن المنير.

-المفصل في علم العربية، دار الجيل. بيروت، الطبعة الثانية، من غير تاريخ.

السكرى؛ الحسن بن الحسين

شرح أشعار الهذليين، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، مطبعة المدني بالقاهرة، من غير تاريخ.

السندوبي؛ حسن

شرح ديوان امرئ القيس، المكتبة الثقافية بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

الكتاب، المطبعة الأميرية ببولاق – القاهرة .

السيوطي؛ عبد الرحمن

-الاتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت (مصورة طبعة القاهرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م).

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

الصبان؛ محمد بن علي

حاشيته على الأشموني (انظر: الأشموني).

الصولي؛ محمد بن يحيى

شرحه لديوان أبي تمام، تحقيق، خلف رشيد نعمان وزارة الثقافة والفنون – العراق، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، من غير تاريخ .

الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير

تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.

عبد الحميد؛ محمد محيي الدين

-الانتصاف من الإنصاف (بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري) دار الفكر (من غير تعيين للمكان والتاريخ).
-منحة الجليل (انظر: ابن عقيل).
ابن عبد ربه؛ أحمد بن محمد
العقد الفريد، تحقيق، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.
ابن عقيل؛ عبد الله
شرحه على ألفية ابن مالك، من غير ذكر للمطبعة، الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م (وبهامشة: منحة الجليل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد).
العكبري؛ عبد الله بن الحسين بن عبد الله
إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
أبو علي الفارسي؛ الحسن بن أحمد
-المسائل البصريات ، تحقيق ، محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
-المسائل العسكرية ، تحقيق ، محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
العيني؛ محمد بن أحمد
شرح الشواهد (انظر: الأشموني)
أبو الفرج الأصفهاني؛ علي بن الحسين
الأغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، من غير معلومات أخرى.
الفراء؛ يحيى بن زياد
معاني القرآن، تحقيق، محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب، من غير تاريخ (الجزء الثاني)، وتحقيق عبد الفتاح شلبي، وعلى النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م، (الجزء الثالث).
ابن كثير؛ أبو الفداء إسماعيل
تفسير القرآن العظيم، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
المالقي؛ أحمد بن عبد النور

رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، أحمد خراط، دار القلم بدمشق الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

ابن مالك الابن؛ محمد بن محمد بن مالك

شرحه على ألفيه أبيه، منشورات ناصر خسرو– بيروت (مصورة من مطبعة طهران ١٣١٢هـ).

المبرّد؛ محمد بن يزيد

-الكامل في اللغة والأدب، الناشر: مكتبة المعارف – بيروت – (من غير تاريخ).

-المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (من غير تاريخ).

المرادي؛ الحسن بن قاسم

الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – طبعة ثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

المرتضى؛ علي بن الحسين

أماليه (غرر الفوائد، ودرر القلائد) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

المقّري؛ أحمد بن محمد

-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٣٦٧هـ- ١٩٤٩م.

٤٤) ابن المنير ، أحمد بن محمد

-الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (انظر ، الزمخشري ، الكشاف).

نصار؛ حسين

معجم آيات القرآن الكريم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

الهروي؛ علي بن محمد

الأزهية في حروف المعاني، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

ابن هشام؛ عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة (د.ت)
ابن يعيش؛ يعيش بن على
شرح المفصل، المطبعة المنيرية بمصر (من غير تاريخ).